

العلل اللغوية

م.م حيدر فرحان عبد
جامعة واسط/كلية الاداب

المبحث الاول: العلة النحوية نشأتها وتطورها

العلة في اللغة⁽¹⁾:-

يأتي لفظ العلة في اللغة لمعان كثيرة منها:-
إنها تأتي بمعنى العذر كما ورد في حديث عاصم بن ثابت:- (ما علتني وأنا جلد نابل)²
أي ما عذري في ترك الجهاد، ومعني أهبة القتال ، فوضع العلة موضع العذر، وفي
المثل:- (لا تغدّم خرقاء علة)³. يقال هذا لكل معتل ومتعذر عن شيء وهو يقدر عليه.
وتأتي بمعنى السبب كما جاء في حديث عائشة⁴:- (فكان عبد الرحمن يضرب رجلي
بعلة الرّاحلة) أي بسببها. وتأتي بمعنى المرض يُقال علّ واعتلّ أي مرضَ فهو عليلٌ
وأعله الله ولا أهلك الله، أي لا أصابك بعلة. وتأتي العلة بمعنى الحدث الذي يشغل
صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. أما العلة في
الاصطلاح، فهي هي الركن الرابع من أركان القياس⁵، وقياس العلة معمول به
بالإجماع عند العلماء كافة⁶. وعرف أبو الحسن الرماني (ت384هـ) بقوله:- (تغير
المعلول عما كان عليه)⁷. أي أن هذا التغير خروج عن الأصل، إذن للعلة ارتباط بالأصل
لان ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولأنّ (من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامته
الدليل لعدوله عن الأصل)⁸. أما عن نشأة العلة وتطورها، فإن العرب كما هو معروف
كانت قبل الإسلام تنطق بلغتها على سجيبتها فصيحة سليمة، وما أن جاء الإسلام،
واختلط العرب بغيرهم، حتى ظهرت الحاجة إلى علم يعصم العربية عن الضعف والفساد
فكان هذا واحداً من أسباب وضع النحو العربي الذي انطلق من الحرص الشديد على
أداء نصوص القرآن أداءً صحيحاً بعيداً عن اللحن، وقد كان علماء اللغة الأوائل ممن
يعنون بقراءة القرآن وتدبر آياته وتفسيرها لاستلهاهم ما جاء بها من معانٍ وعبر
ودروس، لذا فقد وقفوا على عددٍ من الآيات التي حملت تعليقات لأحكام شرعية، وقد
تثبت أولئك العلماء بمبدأ النظر والتدبير من تعقيد الظواهر اللغوية، وأكد الجاحظ
(ت255هـ) مشروعية هذا المبدأ بقوله:- (إنّ الله عز وجل لم يرد في كتابه ذكر
الاعتبار والحث على التفكير والترغيب في النظر وفي التشبث والتعرف، إلا وهو يرد أن
تكونوا علماء من تلك الجهة حكما من هذه التعبئة)⁹. لذا فمن غير الحق أن يقال إنّ
علماء اللغة أخذوا التعليل عن المنطق اليوناني، أو عن الفقهاء، والمتكلمين، وذهب إلى
هذا الرأي الدكتور تمام حسان في كلامه عن قواعد التوجيه عند اللغويين العرب إذ
يقول:- (فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول إن كلتا
الطائفتين تغترف من معين واحدٍ يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعل ذلك
رداً على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام بالأخذ عن اليونان؟)¹⁰. فقد وجدت العلة
سبيلها في النحو العربي منذ عهد مبكر، ونسب أمر العناية بها إلى عبد الله بن أبي
إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، قال ابن سلام (ت231هـ):- (فكأن أول من بعج النحو
ومدّ القياس وشرح العلل)¹¹. وقال القفطي (ت646هـ) إنه (أول من شرح العلل)¹²
وذكر ابن جني أن ابا عمرو بن العلاء (ت154هـ) أول من نقل استعمال التعليل عن

العرب، فقد روى نصاً عن الأصمعي (ت216هـ) عن أبي عمرو قال:- (سمعت رجلاً من اليمن يقول:- فلان لغوب- جاءتته كتابي فاحتقرها- فقلت له:- أتقول جاءتته كتابي؟ قال:- نعم أليس بصحيفة)¹³ فحمله على المعنى. وهذا يعد بداية مبدأ التعليل عند النحاة، ويرى ابن جني أنهم محقون في ذهابهم إلى ضرورة إيجاد علة لكل ما يسمعون، إذ يقول:- (أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعو أعرابياً جافياً غُفلاً، يعلل هذا الموضوع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا (يهتاجواهم) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا:- فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمه)¹⁴. ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في طليعة العلماء الذين استنبطوا القواعد والأحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، قال الزبيدي (ت379هـ) إنه:- (استنبط... من علل النحو ما لم يستنبط احد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)¹⁵. وقد سئل الخليل عن مصدر العلل فقال:- (إنَّ العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي إنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمتست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك رجلٌ حكيمٌ دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللانحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال:- إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا وسبب كذا وكذا. سنحت له وخطر بباله فحمله لذلك فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعله التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)¹⁶. وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام العلماء فاقتفوا أثره، فترى سيبويه تلميذه (ت180هـ) يقول:- (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)¹⁷ فهو لا يكتفي بالتعليل لما يكثر من كلامهم بل يعلل لما يخرج عن تلك القواعد. هذا عند علماء اللغة في القرن الثاني الهجري، أما في القرن الثالث فترى أن العلة أصبحت رديف الحكم النحوي لا تفارقه على نحو ما عرف عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) وكانت وسيلة امتحان ومناظرة، فاتخذوها موضوعاً ذا قيمة، فراحوا يضعون مؤلفات فيها¹⁸. أما في القرن الخامس فامتزج النحو بالفلسفة والمنطق وبالجدل الكلامي وبالأسلوب الفقهي، ونتيجة لهذا الاتصال ظهرت نزعات مناهضة لهذا الاتجاه منها ما جاء على يد ابن حزم الأندلسي (ت456هـ) عند هجومه على علل النحويين إذ يقول:- (كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البينية. وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو. مع انه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضاً كذب... شيء يعلم كل ذي حسن أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها فيما بعد ذلك)¹⁹. أما في القرن السادس فقد ظهرت دعوات أخر من علماء العربية كان من أبرز هذه الدعوات، دعوة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) الذي حمل لواءها في كتابه (الرد على النحاة) الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثالث إذ يقول:- (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني، والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال:- لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول:- ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له:- كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر... لو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له:- للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقتعه، وقال، فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له:- لان الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل،

وأعطى الأَخْفَ الذي هو النصب للمفعول لان الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة ليقبل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العِلْمَ⁽²⁰⁾. فهو يذهب مع العِلل الأولى، أما العلتان الأخريان فيرى أنهما لا علاقة لهما بواقع اللغة. أما ابن الأثير (ت 637هـ) فيذهب إلى القول:- (إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك، ولما كان العقل بأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، قلّد في ذلك كما قلّد في رفع الفاعل ونصب المفعول)⁽²¹⁾. فهو يرفض عِلل النحويين، ويعزو الأمر في صدور الأحكام اللغوية إلى الاختيار العرفي الاعتباطي، وهذا مما أكده في رده على من أقام الأدلة على أصول النحو إذ يقول:- (هذه الأدلة واهية لا تثبت على محك الجدل، فان هؤلاء الذين تصدروا لأقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، وإلا فمن أين علم هؤلاء أنّ الحكمة التي دعت الواضع الى رفع الفاعل، ونصب المفعول هي التي ذكروها)⁽²²⁾. أما أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) فقد اتفق مع ابن مضاء القرطبي في دعوته إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة تعليل الظواهر اللغوية والنحوية إذ يقول:- (ولم أرَ أحداً من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الأمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعلنين بالعلل السخيفة وروى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك)⁽²³⁾. وهذا ما أشارت إليه الدكتورة خديجة الحديثي إذ تقول:- (ومال أبو حيان إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العِلل في اللغة والنحو، ونفر من التعاليل واطرحها، ونادى بترك الإفادة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللغة او النحو العربي، لان هذين العلمين ليسا بحاجة إلى التعليل، والتعليل عنده لا يكون الا بعد تقرر السماع)⁽²⁴⁾. فأبو حيان انتقد النحويين، لكثرة تعليلاتهم التي يرى إنها أفسدت النحو، وجعلته يبعث إلتام في النفوس إذ يقول:- (والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسمع الصحيح لكان أجدى ونافع، وكثيراً ما تطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنعه متأخرو المشاركة على مقدمة ابن الحاجب فسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم)⁽²⁵⁾. فهو لم يرفض العِلل الثواني، والعِلل الثوالت كما رفضها ابن مضاء وإنما هو يريد رفض عِلل النحاة التي لا طائل منها وهذا ما ذكرته الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي⁽²⁶⁾. أما علماء العربية المحدثون فقد سارت آراؤهم باتجاهين، الأول تأثرهم بمواقف القدماء ولاسيما، موقف ابن مضاء القرطبي، والثاني تأثرهم بمناهج الدرس اللغوي الحديث:- المنهج الوصفي والمنهج التحويلي⁽²⁷⁾. هذه مقدمة وجيزة عن نشأة العلة وتطورها قدمتها استجابةً لمتطلبات البحث.

المبحث الثاني: أنواع العِلل النحوية

أولاً:- علة المعنى الرفع للمبتدأ والخبر:-

المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو مسندٌ ومسندٌ إليه وذكر سيبويه أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ لقوله:- (فالمبتدأ كلُّ اسم بُدئَ لبني عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأولُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه...) (28). أما المبرد (29)، وابن السراج (30)، فذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، ووافقهم في ذلك ابن برهان (31). أما ابن كيسان (ت299هـ) فذهب إلى أن الرفع للمبتدأ هو المعنى، وعنده أنّ العامل لا يقع إلا قبل المعمول فيه، فإذا قلت:- (أقام زيدٌ) ارتفع بفعله، فإذا قلت (زيد قام) لم يكن بد من أن يكون في (قام) ضمير يعود إلى (زيد) لأن المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول:- (مررتُ بزيد) (32). أما الزجاجي فذهب إلى أنّ العامل في المبتدأ هو مضارعة للفاعل والعامل في الخبر هو المبتدأ لقوله:- (الابتداء معنى رَفَعَهُ، وهو مضارعة للفاعل، وذلك إنّ المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ ليسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلما ضارِع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفِع نحو قولك:- (زيدٌ قائمٌ) ف(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، و(قائمٌ) خبره (33). أما أبو الحسن محمد بن الوراق (34) (ت381هـ) فقد وافق سيبويه، والزجاجي في رأيه في الرفع للمبتدأ والخبر ووافقهُ في ذلك الجرجاني (35). وأنا أقول استحق المبتدأ الرفع لأنه وقع أول الكلام فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجاً وهو الضم والخبر مرفوعٌ به.

ثانياً:- علة المعنى الرفع للفعل المضارع:-

الفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم أي لمشابهته إياه ، وذهب سيبويه إلى أنّ الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم بقوله:- (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها) (36). وقال في موضع آخر:- (ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكيونتها في موضع الاسم) (37). وقد نص على ذلك من البصريين المبرد (38)، والزجاجي (39)، وابن الرواق (40)، وابن جني (41)، والجرجاني (42)، والسيوطي (43) ويلاحظ أنّ الكوفيين ومنهم الفراء ذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم (44). أما الكسائي (45) فذهب إلى أنه يرتفع بما في أوله من الزوائد، وقد عاب ابن الوراق على الكسائي وعلل سبب ذلك بقوله:- (لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، لأنه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال، وهذا محال فلما وجدنا هذا ينصب ويجزم والحروف في أوله موجودة ، علمنا أنها ليست علة في رفعه) (46). وبهذا الرد ابن الأنباري على الكسائي (47). أما قول الفراء فذهب ابن الوراق إلى صحته وفساده في الوقت نفسه وعلل ذلك بقوله:- (أنه جعل النصب والجزم قبل الرفع، لأنه يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم وأول أحوال الإعراب الرفع، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، فلهذا فسد) (48). وهذا ما ردّ به ابن الأنباري على الفراء (49). وما ذهب إليه الفراء، ذهب إليه ابن مالك (50). والذي يبدو لي أن الرفع قبل النصب والجزم، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان من طريق أولى .

ثالثاً:- علة إعراب جمع المؤنث السالم على ما هو عليه:-

جمع المذكر لما سوى فيه بين الجر والنصب لما تقدم أتبعه في ذلك جمع المؤنث السالم طلباً للتناسب من حيث إنهما جمعاً تصحيح وإنّ المؤنث فرع على المذكر كما سبق. ومعلوم عندك أن إتباع الفرع الأصل في حكم مما له عرف في التناسب وأن المؤنث نقيض المذكر . وقد نص على ذلك المبرد⁽⁵¹⁾ والجرجاني⁽⁵²⁾ وابن الخشاب⁽⁵³⁾ أما ابن الوراق فبين العلة في زيادة الألف والتاء دون غيرهما من الحروف بقوله:- (إن حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الألف أولى في هذه المواضع، لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل فوجب أن يدخل أخف الحروف، فكانت الألف. أحق بذلك لخفتها، ولم يجر أن تزداد معها من حروف المد واللين.... ولم يجر الاقتصار على الألف وحدها لئلا يلتبس بالتنثية فطلبوا حرفاً يكون بدلاً من الواو التي هي حروف مد فجاءوا بالتاء.....)⁽⁵⁴⁾. وما ذكره ابن الوراق نص عليه ابن الأنباري⁽⁵⁵⁾.

رابعاً:- علة إعراب كلا وكتا مضافين إلى الضمير:-

يرى البصريون أن كلّ واحدٍ من (كلا) و(كتا) مثنى معنى مفرد لفظاً فالإلف فيهما غير إلف التنثية خلافاً للكوفيين والدليل عنده عود الضمير إليهما تارة مثنى حملاً على المعنى واستشهد بقول الشاعر⁽⁵⁶⁾:-

كلاهما حين جد جرى بينهما
قد اقلعا وكلا أنفيهما راب
وأخرى حملاً على اللفظ واستشهد بقول الشاعر⁽⁵⁷⁾:-
كلا اخوينا ذو رحال كأنهم
أسود الثرى من كل أغلب ضيغم
ونحو قوله تعالى:- (كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)⁽⁵⁸⁾.

ويرى النحويون إنّ العلة في انقلاب الإلف منها إلى الياء في الجر والنصب عند الإضافة إلى ضمير أمران. أحدهما:- شبهها معنى ألف التنثية المنقلبة ياء في النصب والجر. ثانيهما:- شبهها بلزوم الاتصال بالاسم وانجرار ذلك بعدها لألف (على) و(إلى) المنقلبة ياءً عند الضمير ولعل من يقول مررت بكلاهما ورأيت كلاهما ممن يقول قائلهم:(طاروا علاهن فطر علاها)

والذي نص على ذلك ابن جني⁽⁵⁹⁾ وابن برهان⁽⁶⁰⁾ وابن الخشاب⁽⁶¹⁾ وابن الأنباري⁽⁶²⁾، أما سيبويه فذهب إلى أن ألف (كتا)، للتنثية، والتاء بدل من لام الفعل وهي واو والأصل (اكلو)، وقد أبدلت تاءً، لأنّ في التاء علم التنثية⁽⁶³⁾. أما الفراء⁽⁶⁴⁾ فذهب إلى أن (كلا) مثنى، وهو مأخوذ من (كل) فحقت اللام وزيدت الألف للتنثية. وقد ردّ ابن الوراق على الفراء بقوله:- (.... وهذا القول ليس بشيء، وذلك انه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في الجر والنصب مع الاسم المظهر، فلما وجدناه بالألف في جميع الإعراب، علمنا أن ألفه ليست للتنثية ومن جهة المعنى، فإنّ معنى (كلا) مخالفة لمعنى (كل) لان (كلا) للإحاطة، و(كلا) تدل على شيء مخصوص، فعلمنا أيضاً من المعنى انه ليس احدهما مأخوذ من الآخر.....)⁽⁶⁵⁾.

والأرجح إنما أعربوا (كلا وكتا) بالحروف مع الضمير لان الضمير فرع الظاهر والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات فأعربوها كذلك للمناسبة بين الطرفين .

خامساً:- علة إعراب الأسماء الستة بالحروف

ترفع الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات فهي ترفع بالواو نيابة عن الضمة وبالإلف نيابة عن الفتحة وبالياء نيابة عن الكسرة وذكر البصريون سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف بقولهم:- (.... أن فوه)، (ذو مال) لو أعربا بترك إشباع الحركات لكانا قد بقيا على حرفٍ واحدٍ، وكان لحذف العين و اللام منهما واقعا في غاية خلاف القياس وأبوه وأخوه وحموها لو تركت على حرفين بإعرابها بالحركات لكان

خلاف القياس في حذف الثالث منها أقوى منه في (غد) (يد) لكون التكميل في أسماء العقلاء ادخل في الطلب منه في غيرها). وقصدوا بذلك أن ما جاء في الأسماء على حرفين قليل، لأن الثلاثة أقل الأصول، لذلك إذا حذفوا كان خلاف القياس. أما ابن الانباري فقد فصل القول في هذه المسألة إذ قال (إنما أعربت الأسماء الستة بالحروف توطيداً لما يأتي من باب التثنية والجمع، فان قيل: فلم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطيد من غيرها؟، قيل لأن هذه السماء منها ما يغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلتزمه الإضافة فما تغلب عليه، أبوك وأخوك وحموك وهنوك وما تلتزمه الإضافة فوك وذو مال والإضافة فرعٌ على الأفراد كما إن التثنية والجمع فرعٌ عن المفرد، فلما وجدت فيهما المشابهة من هذا الوجه، كان أولى من غيرها، ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرفٍ مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والإلف علامة للنصب والياء علامة للجر....) ⁶⁶ وما ذكره البصريون مخالفٌ للكوفيين ⁶⁷.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، دار التضامن- بغداد، ط1966م.
- 3- أحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة التآليف والترجمة والنشر، 1937م.
- 4- أسرار العربية/ الانباري:- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ) تحقيق:- محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق، 1967م.
- 5- الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد، 1988م.
- 6- الأصول في النحو:- ابن السراج، محمد بن سهل (ت316):- عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت ط2، 1407هـ، 1987م.

- 7- الاقتراح في علم أصول النحو:- جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، جمعية دائرة المعارف العثمانية، ط2، (1359هـ).
- 8- إنباه الرواة على أنباه النحاة:- علي بن يوسف القفطي، (ت646هـ)، تحقيق:- أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية- القاهرة، 1374هـ، 1955م.
- 9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو بركات كمال الدين بن الأتباري (ت577هـ) تحقيق:- محي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1 1364هـ- 1945م.
- 10- الإيضاح في علل النحو:- أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق:- مازن مبارك، مطبعة المدني- مصر 1378هـ- 1959م.
- 11- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق:- محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة:- 1387هـ- 1967م.
- 12- الجمل في النحو:- أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) تحقيق:- د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط4، بيروت، 1988م.
- 13- الحدود/ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت388هـ) تحقيق إبراهيم السامرائي دار الفكر للنشر والتوزيع/ عمان- 1984م.
- 14- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ أبو محمد السيد البطليوسي (521هـ)، تحقيق:- سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر- بيروت 1980م.
- 15- الحيوان، الجاحظ (ت255هـ)، تحقيق:- عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1: 1356هـ- 1938م.
- 16- دراسات في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات- الكويت، دار غريب
- 17- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، تحقيق:- شوقي ضيف دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط1، 1366هـ- 1947م.
- 18- رصف المباني في شرح حروف المعاني:- أحمد بن عبد الله المالقي (ت702هـ)، تحقيق:- أحمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، (لات).
- 19- السيوطي النحوي/ د. عدنان محمد سلمان/ دار الرسالة للطباعة- بغداد ط1 1396هـ- 1976م.
- 20- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) جمال الدين بن مالك (ت672هـ) تحقيق:- محمد عبد القادر عطا وطارق محي السيد/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1 1422هـ- 2001م.
- 21- شرح المفصل/ ابن يعيش النحوي (ت643هـ)/ عالم الكتاب- بيروت (لات).
- 22- صحيح مسلم/ شرح النووي (ت676هـ)/ دار الفكر، بيروت- لبنان، ط8 1392هـ- 1972م.
- 23- علل النحو/ أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)/ تحقيق:- محمود محمد محمود نصار/ دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان/ ط1 1422هـ- 2002م.
- 24- الفائق في غريب الحديث/ جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق:- محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط2(لات).
- 25- في النحو العربي- نقد وتوجيه- الدكتور مهدي المخزومي/ المكتبة العصرية صيدا- بيروت/ ط1، 1964.
- 26- الكتاب/ سيبويه:- عمرو بن عثمان (ت180هـ)/ تحقيق:- أميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية- بيروت/ ط1، 1420هـ- 1999م.
- 27- لسان العرب:- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (630- 711هـ). طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها:- أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي دار إحياء التراث العربية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1999م.
- 28- اللع في العربية:- ابن جني (ت392هـ) تحقيق:- فائز عمر، دار الأمل للطباعة والنشر- الأردن، ط1 1409هـ- 1988م.
- 29- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:- ابن الأثير (ت637هـ) تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده- مصر 1358- 1949م.
- 30- مجمع الأمثال:- أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ)/ تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السنة المحمدية 1374هـ- 1955م.
- 31- المرتجل:- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (492هـ- 567هـ)، تحقيق:- علي حيدر/ دمشق. 1392- 1972م.
- 32- معاني القرآن/ الأخفش:- أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، تحقيق:- فائز فارس، ط1، 1400هـ، 1979م، / ط2 1401هـ- 1981م.

- 33- معاني القرآن:- الفراء (207هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد، اعتنى به:- خليل اللبون ويوسف بقاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت- لبنان، 1424هـ.
- 34- المقتصد في شرح الإيضاح:- عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)/ تحقيق:- كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الإعلام- الجمهورية العراقية- دار الرشيد للنشر 1982م.
- 35- المقتضب:- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)/ تحقيق:- عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، (لات).
- 36- منهج السالك إلى الفية ابن مالك/ أبو حيان الأندلسي المؤسسة الشرقية الأمريكية 1947م.
- 37- نحو التيسير- دراسة ونقد منهجي/ أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ- 1984م.
- 38- نظرات في اللغة عند ابن حزم/ سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق 1963م.

الهوامش

-
- 1- ينظر:- لسان العرب، 370-365/9.
 - 2- ينظر:- الفائق في غريب الحديث 20/3.
 - 3- ينظر:- مجمع الأمثال 176/3.
 - 4- ينظر:- صحيح مسلم، شرح النوري، 157-156/8.
 - 5- ينظر:- الاقتراح/ 39.
 - 6- ينظر:- لمع الأدلة في أصول النحو/ 53.
 - 7- الحدود/ 67.
 - 8- الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 188.
 - 9- الحيوان 115/2.
 - 10- الأصول في النحو/ 208.

- 11 - طبقات فحول الشعراء 14/1 .
- 12 - انباه الرواة على أنباه النحاة 105/2 .
- 13 - الخصائص 262/1 .
- 14 - الخصائص 263-262/1 .
- 15 - طبقات النحويين واللغويين / 23 .
- 16 - الإيضاح في علل النحو / 66 .
- 17 - الكتاب 65/1 .
- 18 - ينظر العلة النحوية نشأتها وتطورها / 67 .
- 19 - نظريات في اللغة عند ابن حزم / 31-32 .
- 20 - الرد على النحاة / 151-152 .
- 21 - المثل السائر 71/1 .
- 22 - المصدر السابق 71/1 .
- 23 - منهج السالك / 231 .
- 24 - دراسات في كتاب سيبويه / 182 .
- 25 - منهج السالك / 230، وينظر أبو حيان النحوي- د. خديجة الحديثي / 395-396 .
- 26 - ينظر:- أبو حيان النحوي / 400 .
- 27 - ينظر إحياء النحو العربي / 31 وينظر آراء المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه / 73، والسيوطي النحوي / 296، ونحو التيسير - دراسة ونقد منهجي / 28-29، 49 .
- 28 - الكتاب 125/2
- 29 - ينظر:- المقتضب 126/4 .
- 30 - ينظر:- الأصول 58/1 .
- 31 - ينظر:- شرح اللمع 34-33/1 .
- 32 - ينظر:- الحل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل / 147 .
- 33 - الجمل في النحو / 36 .
- 34 - ينظر:- علل النحو / 370-368 .
- 35 - ينظر:- المقتصد 214/1 .
- 36 - الكتاب 9/3 .
- 37 - المصدر السابق 10/3 .
- 38 - ينظر:- المقتضب 5/2 .
- 39 - ينظر:- الجمل في النحو / 7، الإيضاح في علل النحو / 80 .
- 40 - ينظر:- علل النحو / 265 وما بعدها .
- 41 - ينظر:- الخصائص 110/1 .
- 42 - المقتصد 213/1 .
- 43 - ينظر:- الاقتراح 64/1 .
- 44 - ينظر:- معاني القرآن 48/1 .
- 45 - علل النحو / 267، والإنصاف في مسائل الخلاف 319/2 .
- 46 - علل النحو / 267 .
- 47 - ينظر:- أسرار العربية / 29 .
- 48 - علل النحو / 268 .
- 49 - ينظر:- أسرار العربية / 29 .
- 50 - ينظر:- تسهيل الفوائد / 228 .
- 51 - ينظر:- المقتضب 706/1، 7/4 .
- 52 - ينظر:- المقتصد 203/1 .
- 53 - ينظر:- المرتجل / 71 .
- 54 - علل النحو / 241 وما بعدها .
- 55 - ينظر:- أسرار العربية / 60 وما بعدها .
- 56 - لم اهدت إلى قائله .
- 57 - لم اهدت إلى قائله -

-
- 58 - الكهف/ 33.
59 - ينظر:- اللمع /86.
60 - ينظر:- شرح اللمع 228/1.
61 - ينظر:- المرتجل/ 67-70.
62 - ينظر:- أسرار العربية/ 286-289.
63 - ينظر:- الكتاب 400/3.
64 - ينظر:- معاني القرآن 119/2-120.
65 - علل النحو /534.
66 - أسرار العربية /43.
67 - ينظر:- المقتضب 239/1-242. وعلل النحو /213-214 والمرتل /56، وشرح المفصل 51/1.